JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف

4 – 8 يناير 2027

باريس

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف

المرجع: 33872_897 **التاريخ:** 4 – 8 يناير 2027 **المكان:** باريس **الرسوم:** GBP 5900

الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف دورة تدريبية مدتها أسبوع موجهة إلى محامي التقاضي والمستشارين القانونيين الذين يفحصون الحكم ويختارون طريق الطعن المناسب ويعدون مذكرة استئناف متكاملة انطلاقا من ملف قضية فعلي. وتزداد أهمية هذا الموضوع لأن المحاكم والعملاء ينتظرون أسبابا أدق وأوضح تقدم ضمن مواعيد إجرائية قصيرة، وقد تضيع الصياغة الضعيفة دعوى قوية. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف للمحامين الممارسين.

لماذا يهم الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف الآن

تتشكل ممارسة الطعون اليوم تحت ضغطين واضحين. فالمحاكم الأعلى درجة تفحص صحائف الطعن في مرحلة القبول الشكلي بدقة متزايدة، فيرد السبب المبهم أو المقدم بعد الميعاد قبل نظر الموضوع. كما يطلب العملاء ومجالس الإدارة رأيا مبكرا وصريحا في فرص نجاح الطعن قبل تمويله. والجهة التي تحسن إدارة الطعون تحفظ حقوقها في العقود المتنازع عليها ودعاوى العمل والجزاءات الإدارية، أما الجهة التي تسيء إدارتها فتفقد حقوقها بفوات المواعيد وعدم وقف التنفيذ وأسباب تعيد سرد الوقائع بدلا من بيان الخطأ في تطبيق القانون.

المستفيدون من الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف

- المترافعون الذين يتولون ملفات الدرجة الأولى ويقدرون جدوى الطعن في الحكم
- المستشارون القانونيون الداخليون الذين يكلفون المحامين الخارجيين ويعتمدون ميزانية الطعن
- المحامون المساعدون الذين يحررون صحائف الطعن وبيان الأسباب
- القانونيون في الجهات العامة الذين يدافعون عن القرارات الإدارية والتجارية أمام المحاكم الأعلى
- مسؤولو متابعة القضايا الذين يرصدون مواعيد القيد وخطوات التنفيذ

تجني إدارات التقاضي الفائدة الأكبر حين يحضر معا المحامي الذي يصوغ الأسباب والمستشار الذي يعتمدها.

قدرات الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف

يتعلم المشاركون تفكيك الحكم إلى وقائع ثابتة ومبادئ مقررة وخطوات إجرائية قابلة للطعن.

- تقييم الحكم بحثا عن الخطأ في القانون أو الوقائع أو الإجراءات — قرار العميل بالطعن
- احتساب مواعيد الطعن من تاريخ الإعلان بالحكم — جدول القضايا وسجل المخاطر
- الموازنة بين الاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر — اختيار المحكمة المختصة
- صياغة أسباب مرقمة تربط كل خطأ بأثره في النتيجة — هيئة محكمة الطعن
- إعداد طلب وقف التنفيذ مع أدلته المؤيدة — الدائن وقاضي التنفيذ
- عرض فرص النجاح والتكاليف المتوقعة — رئيس الإدارة القانونية ومجلس الإدارة

مصطلحات الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف الأساسية

- سبب الطعن — بيان محدد ومرقم للخطأ القانوني أو الواقعي المنسوب إلى الحكم.
- النقض — طعن أمام المحكمة العليا يقتصر على الخطأ في تطبيق القانون أو الإجراءات.
- التماس إعادة النظر — طريق استثنائي لإعادة فتح حكم نهائي لأسباب محددة على سبيل الحصر.
- وقف التنفيذ — أمر قضائي يعلق تنفيذ الحكم إلى حين الفصل في الطعن.
- منطوق الحكم وأسبابه — الجزء الذي يحمل قضاء المحكمة والتعليل الذي يقوم عليه ويستهدفه سبب الطعن.
- مذكرة الاستئناف — المذكرة المكتوبة التي تعرض الحكم والأسباب والسندات والطلبات الختامية.

الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف يوما بيوم

اليوم 1: الحكم بوصفه نصا قابلا للطعن

- خريطة بنية الحكم — الفصل بين الوقائع والمبادئ والأقوال العارضة
- شبكة تصنيف الأخطاء — قانون أو وقائع أو إجراءات أو اختصاص
- اختبار قابلية الطعن — الأحكام والقرارات الوقتية التي يجوز الطعن فيها
- فحص الصفة والمصلحة — من يحق له رفع الطعن
- مذكرة تقدير الفرص للعميل — رأي مبكر قبل تمويل الطعن

اليوم 2: المواعيد والبوابات الإجرائية

- طريقة احتساب المواعيد — الإعلان والتبليغ والأيام المستبعدة
- قائمة الشكليات عند القيد — التوقيعات وإيصالات الرسوم والمرفقات
- فحص القبول الشكلي — أسباب ترد قبل نظر الموضوع
- طلبات المد وإعادة القيد — تدارك ميعاد فائت
- نموذج جدول القضايا — تتبع كل خطوة في سجل الدعاوى

اليوم 3: اختيار طريق الطعن

- نطاق الاستئناف العادي — إعادة بحث الوقائع مقابل تصحيح القانون
- مصفوفة أسباب النقض — مخالفة القانون والخطأ في تأويله والقصور في التسبيب
- معايير التماس إعادة النظر — الغش وتزوير الأدلة وظهور مستندات جديدة
- اعتراض الخارج عن الخصومة — حماية الغير المتأثر بالحكم
- شجرة قرار اختيار الطريق — التكلفة والمدة والطلبات المرجحة

اليوم 4: صياغة الأسباب وطلب وقف التنفيذ

- معادلة بناء السبب — الخطأ والسند والأثر والطلب
- جدول السندات — النصوص والسوابق والفقه المؤيد لكل سبب
- الرد على مذكرات المطعون ضده — توقع الدفوع المقابلة
- طلب وقف التنفيذ — الضرر المتعذر تداركه والضمان المعروض
- صياغة الطلبات الختامية — الإلغاء أو الإعادة أو التعديل الجزئي

اليوم 5: التطبيق العملي لمذكرة الاستئناف

- فرز ملف القضية — تطبيق شبكة الأخطاء على نزاع تجاري
- إحاطة الميعاد والطريق — تحديد المحكمة المختصة في دعوى عمالية
- نقد الزملاء لمسودة الأسباب — اختبار الدقة وقوة الإقناع
- عرض شفهي أمام هيئة تجريبية — الدفاع عن السبب الرئيسي
- مذكرة الاستئناف النهائية — الأسباب والسندات وطلب الوقف والطلبات

تطبيق الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف بعد الدورة

- تطبيق شبكة تصنيف الأخطاء على الحكمين التاليين اللذين تتلقاهما الإدارة وتوثيق طريق الطعن المختار لكل منهما.
- إنشاء جدول قضايا مشترك يحتسب مواعيد الطعن من تاريخ الإعلان بكل حكم قائم.

أسئلة حول الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف

ما الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف، ولماذا يهم الآن؟

هو فحص الحكم بحثا عن خطأ قابل للطعن وعرض هذا الخطأ في أسباب مكتوبة دقيقة. ويهم الآن لأن المحاكم الأعلى تدقق في قبول الطعون، وقد ينهي فوات الميعاد دعوى قوية.

من أكثر الأدوار استفادة من الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف؟

يستفيد المترافعون والمستشارون الداخليون والقانونيون في الجهات العامة أكثر من غيرهم، لأنهم يقررون الطعن ويصوغون الأسباب ويديرون المواعيد.

بم يختلف الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف عن دورة الكتابة القانونية العامة؟

يركز على مهمة واحدة هي مهاجمة الحكم. فدورة الكتابة القانونية العامة تتناول الخطابات والمذكرات والعقود، أما هذه فتتناول طرق الطعن ومواعيده وأسباب النقض ووقف التنفيذ.

ماذا تعود به من الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف؟

تعود بمذكرة استئناف مكتملة صيغت من ملف قضية، ومعها شبكة تصنيف الأخطاء وشجرة قرار اختيار طريق الطعن.

الطعن في الأحكام القضائية وصياغة مذكرات الاستئناف: الطريق إلى الأمام

تصبح مذكرة الاستئناف التي يكملها كل مشارك نموذجا مرجعيا للإدارة القانونية. وأول ما تخدمه قرار الطعن في الحكم المقبل غير المواتي وتحديد طريقه. يصوغ المحامون على منوالها ويعتمد المستشارون المذكرات في ضوئها. ويستند إليها رئيس الإدارة القانونية في تقدير التكلفة والمخاطر قبل اعتماد الطعن. وبعد أول قيد، تستحق مراجعة الكيفية التي تعاملت بها المحكمة مع كل سبب.